دور الاستثمار والتمويل الخارجي في اعادة الاعمار والبناء
(تجارب دولية مختلفة)

علي عصام محمد علي
محاسب قانوني
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
Aliyawer72@yahoo.com
٠٧٧٠٤٥١٩٩٧٦

ساجدة غفوري علي
محاسب قانوني
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
sajida2017.iq@gmail.com
٠٧٧١٤٢٢٤٢٩١

المستخلص :

يتطلب إعادة اعمار المناطق المتضررة من الأعمال الارهابية التخطيط السليم وتوفير الموارد المالية والبشرية فضلا عن التعرف على تجارب مختلف البلدان التي عانت نفس الأزمات. من هذا المنطلق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مراحل وأسس اعادة الاعمار والبناء وبيان أهمية التمويل الخارجي والاستثمارات الأجنبية ومعالجة البطالة بهذا الخصوص لذا فان هذا البحث يهدف الى بيان الأسس العلمية في الاعمار وكيفية الاستفادة من التمويل الخارجي والاستثمارات والتجارب الدولية المختلفة لغرض اعادة الاعمار.لقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها ان وجود التخطيط السليم والعلمي لادارة الاعمار والبناء هو البداية الصحيحة لاعادة اعمار المناطق المتضررة فضلا عن توفير البيئة القانونية للاستثمار،كما أوصى البحث على تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال تعديل القوانين المتعلقة بها فضلا عن معالجة البطالة لكي يساهم أبناء تلك المناطق في اعمارها.

Abstract

The reconstruction of areas affected by terrorist acts requires a proper planning, the availability of financial and human resources as well as learning from the experiences of other countries around the world in this regards.In this sense, our research highlights the phases and bases of reconstruction and focuses the importance of external funding and foreign investment and solving the unemployment problem. This research aims to clarify the scientific bases in construction and how to take advantage of foreign funding , investments and various international experiences for the purpose of reconstruction. The research reaches to a set of conclusions and recommendation including : sound and scientific planning to manage construction is the right start in construction of affected areas as well as the provision of legal environment to investment. It also indicates that it is necessary to encourage the direct foreign investment by modifying the related laws as well as solves the unemployment problem to contribute in constructing these affected areas .

المقدمة :

تمثل عمليات اعادة الاعمار بعد انتهاء العمليات العسكرية او بعد النزاعات والأزمات والحروب أهمية كبرى لإعادة الاستقرار لاسيما اذا كانت المناطق التي تعرضت لهذه الكوارث قد تضررت بشكل كبير جدا وتتطلب تخطيط سليم لغرض ان تجري عمليات الاعمار بالشكل السليم والذي يسهم في اعادة الامور الى وضعها الطبيعي الذي كان قبل تلك الكوارث .هذا ولقد بذلت جهود عديدة من قبل جهات دولية لإعادة الاعمار والتي ينصب اهتمامها على تمويل عمليات الاعمار فضلا عن الدور الحيوي للشركات الدولية الكبرى والشركات المتخصصة التي ترغب في الدخول في عمليات الاعمار والبناء لاسيما اذا كان البلد او كانت المنطقة المتضررة لا تملك تلك الإمكانيات التكنولوجية والتقنية لإعادة الاعمار والبناء من جديد ، فقد تلجا الحكومات الى التمويل الخارجي لدعم مشاريع الاعمار وكذلك الاستعانة بالشركات لغرض الاستفادة من خبراتها في هذا المجال . كما ان الكوارث والنزاعات والحروب غالبا ما تؤدي اضافة الى الخراب والدمار فأنها تؤثر على مستوى العمالة المحلية حيث يفقد الكثير من الناس وظائفهم ومهنهم بسبب الخراب والدمار الناجم عن هذه الكوارث او النزاعات لذا فان من الاولويات لدى الحكومات هي معالجة البطالة عند القيام بمشاريع الاعمار لغرض ضمان الاستقرار الاجتماعي في المناطق المتضررة او المنكوبة.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليبين اهمية التمويل الخارجي والاستثمار الاجنبي في اعادة الاعمار وكذلك اليات معالجة البطالة . وقد تضمن المبحث الاول التطرق الى اسس ادارة الاعمار ومراحله وكذلك التطرق الى دور التمويل والاستثمار الاجنبي في اعادة الاعمار ، كما تم عرض مفهوم البطالة وأنواعه وسياسات التشغيل التي تتبعها الحكومات لمعالجة هذه المشكلة.

اما المبحث الثاني فقد تم التطرق الى دراسة حالات من تجارب دولية في اعادة الاعمار وفي معالجة البطالة ، حيث تم عرض التجربة الكورية في اعادة الاعمار بعد النزاع الكوري في خمسينيات القرن الفائت اضافة الى التجربة الالمانية بعد تقسيمها وخرابها على اثر الحرب العالمية الثانية . كما تم التطرق الى التجربة المصرية في معالجة البطالة .

وفي المبحث الثالث قدم الباحثان رؤية مستقبلية لإعادة الاعمار في المناطق المتضررة في العراق وكذلك اليات لتطوير تلك المناطق لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد .

وقدم الباحثان في نهاية البحث جملة من الاستنتاجات التي توصلا اليها مع وضع التوصيات الخاصة بذلك .

لقد اعتمد الباحثان على عدد من المصادر ذات العلاقة بإعادة الاعمار والتنمية والاستثمار وتجارب البناء منها الكتب العلمية والأخرى من الشبكة الدولية للانترنيت .

منهجية البحث :

تتضمن منهجية البحث ما يلي :

أولا : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على الاسئلة التالية :

١- كيف يتم تجاوز معوقات اعادة الاعمار والبناء بعد النزاعات والحروب ؟

٢- لماذا تعد معالجة البطالة والاهتمام بقطاع التعليم والصحة من ضمن أولويات اعادة الاعمار في المناطق المتضررة ؟

ثانيا :هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

١- التعرف على الأسس العلمية في إدارة الاعمار والبناء بعد النزاعات .

٢- التعرف على الطرق المختلفة للاستفادة من التمويل الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر في اعادة الاعمار .

٣- التعرف على أهم التجارب الدولية المختلفة في معالجة البطالة وإعادة الاعمار بعد النزاعات وكيفية الاستفادة منها .

ثالثا :اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في انه :

١- يستعرض مراحل و أسس إعادة الاعمار .

٢- بيان أهمية التمويل الخارجي لإعادة الاعمار .

٣- عرض للجهات الخارجية التي يمكن ان يتم الاستفادة منها في تمويل مشاريع الاعمار والبناء .

٤- بيان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في اعادة الاعمار .

٥- تحديد اهمية معالجة البطالة ووسائلها .

٦- تقديم إطار مستقبلي لإعادة اعمار المناطق المتضررة في العراق .

رابعا : أسلوب البحث

اعتمد البحث في جانبه النظري على عرض لوسائل البناء و اعادة الاعمار بعد النزاعات والكوارث وكيفية الاستفادة من التمويل الخارجي والاستثمار الاجنبي لهذا الغرض فضلا عن التطرق الى معالجة البطالة كجزء من اجراءات البناء كونها تساعد كثيرا في الاستقرار في اي مجتمع كان. اما الجانب العملي فقد تضمن دراسة تحليلية وصفية لعدد من التجارب الدولية في معالجة الأزمات ، حيث تم التطرق الى التجربة المصرية في معالجة البطالة وكذلك التطرق الى التجربتين الكورية و الالمانية في البناء و اعادة الاعمار بعد مرحلة النزاعات والحروب التي دخلتها ومن ثم استنباط اهم الدروس من هذه التجارب .

المبحث الاول

ادارة الاصلاح والأعمار والتمويل

المطلب الاول – ادارة الاعمار بعد الكوارث وأسسها

اولا : مدخل الى الكوارث والنزاعات والأزمات

أ- الكوارث

الكوارث جمع ومفردها كارثة ، وقد عرفتها المنظمة الامريكية لمهندسي السلامة بأنها (التحول المفاجئ غير المتوقع في اسلوب الحياة العادية بسبب ظواهر طبيعية او من فعل انسان تتسبب في العديد من الاصابات والوفيات او الخسائر المادية الكبيرة). كما يمكن تعريفها بأنها (الحالة التي حدثت فعلا وأدت الى تدمير وخسائر في الموارد البشرية والمادية او كلاهما) (حريز وعبودي ، ٢٠٠٧ ، ١٥-١٦) .

وأسباب الكوارث متعددة لكن يمكن تقسيمها الى ثلاثة اقسام هي (حريز وعبودي ، ٢٠٠٧ ، ١٦ و ١٨٢) :

١- اسباب طبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات .

٢- اسباب بشرية مثل النزاعات والصراعات الداخلية او الخارجية .

٣- اسباب صناعية تكنولوجية مثلا الكوارث التي تلحق التكنولوجيا الزراعية المتمثلة بالتشكيك في سلامة الاغذية وكذلك مخلفات المبيدات و الامراض التي تنقلها الاغذية الملوثة.

ب- النزاعات

عرف Coser النزاع في عام ١٩٦٨ بأنه (صراع على منفعة معينة او على السلطة او على موارد نادرة او ادعاءات على حالة معينة بحيث ان الاهداف للأطراف المتنازعة ليست فقط في الحصول على المنفعة المرجوة بل تتعداها الى تحييد الاضرار او التخلص من المنافس الاخر) (حماد ، ١٩٩٩ متوافر على الانترنيت) .

ثانيا : ادارة اعادة الاعمار

أ-مراحل اطار اعادة البناء

تبدأ عملية اعادة البناء بعد انتهاء النزاعات او الكوارث مباشرة . حيث تصل العديد من الوكالات الثنائية او متعددة الاطراف للعمل مع الحكومات المحلية وإدارة وصرف معظم الاموال المتوفرة لإعادة البناء اجتماعيا واقتصاديا . وعند تراجع العنف العسكري يتحول تركيز الاعانة من الاغاثة الطارئة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الامد . وهناك اطار تم وضعه في عام ٢٠٠٢ من خلال تجمع دولي تضمن ثلاثة مراحل لإعادة البناء ما بعد النزاع تساعد في تحديد الاولويات والتحويل من مرحلة الحرب الى السلام وهي (اندرليني والبشرى ، ٢٠٠٥ ، ١) :

١- **مرحلة الاستجابة المبدئية :** تأتي فورا بعد نهاية العنف الواسع الانتشار ، وتتميز بتوفير الخدمات الانسانية الطارئة والاستقرار والتدخلات العسكرية لتوفير الامن الاساسي التي قد تضم تدخلات دولية ونشر قوات حفظ السلام .

٢- **مرحلة التحول او الانتقال :** وهي فترة تظهر فيها قدرات محلية شرعية يتوجب دعمها ومساندتها مع اهتمام محدد ضروري لإعادة الاقتصاد مباشرة بما فيها اعادة البناء المادي وضمان الهياكل العاملة في الحكم والعملية القضائية ، وضع اسس لتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية كالتعليم والرعاية الصحية .

٣- **مرحلة رعاية الاستدامة :** وهي تمثل الوقت الذي يتوجب فيه دمج الجهود للمساعدة على منع عودة النزاع . وفي هذه المرحلة ينسحب المشاركون العسكريون ويبدأ المجتمع بالتطبيع .

وهنا تجدر الاشارة الى ان الدور الحاسم للسكان المحليين في عملية اعادة البناء لما بعد النزاع كثيرا ما يغطيه قدوم المشاركين الدوليين ، ومع ذلك فان اتفاق اعادة البناء الفاعل والمستدام يقرره في نهاية المطاف التزام السكان المحليين وقدراتهم بما فيها الحكومة الوطنية والمنظمات المجتمع المدني بهدف الحفاظ على استمرارية العملية .

ب- اصدار القوانين والتشريعات

يرى الباحثان ان اصدار القوانين والتشريعات ذات العلاقة بإدارة الكوارث والبناء هي من الاهمية لأنها ستنظم هذه العملية من كافة الجوانب (الادارية والمالية والتعاون بين الاطراف وتحديد المسؤوليات) . ان اصدار القوانين والتشريعات هي من اختصاص الجهة التشريعية .

ان الاعتبارات المهمة التي يجب اخذها بنظر الاعتبار عند اصدار القوانين هي (حريز وعبودي ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٧-٢٠٨) :

١- الحقوق الشخصية للأفراد .
٢- ثقافات المجتمعات والعادات والتقاليد .
٣- طبيعة المخاطر .
٤- مبادئ ادارة الازمات والنزاعات .

ويجب ان تأخذ تلك القوانين المجالات التالية (حريز وعبودي ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٨) :

اهداف ادارة الازمات والنزاعات ، علاقتها بالتنمية المستدامة ، مسؤولية وصلاحية المنظمات والمؤسسات المختلفة ، الهيكل التنظيمي ، الموارد الاقتصادية والتكاليف المالية ، العلاقات مع المنظمات الدولية والعلاقة مع الدول والمجتمعات الاخرى .

ثالثا: اسس اعادة الاعمار

ان اسس اعادة الاعمار تتضمن اعادة انشاء المكونات العملية للمجتمع ومن ضمنها (اندرليني والبشرى ، ٢٠٠٥ ، ٢) :

١- اعادة ارساء قواعد الامن الداخلي بما فيها اعادة استيعاب السكان الذين نزحوا من مناطقهم ونزع السلاح وحل وإعادة دمج المسلحين المقاتلين .

٢- اصلاح البنية التحتية الفعلية بالكامل وتوظيف الافراد وتوفير التدريب الضروري للعمليات والصيانة .

٣- انشاء نظام قضائي عامل وموثوق بما في ذلك عمليات سن التشريعات وإصلاح المحاكم والإجراءات القضائية .... الخ .

٤- ضمان الازدهار الاجتماعي بما في ذلك الحاجات الصحية للسكان (مثلا الامن الغذائي ، توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية و اعادة بناء النظام التربوي) .

٥- انشاء بنى تحتية مالية عاملة وإعادة هيكلة الاقتصاد ، ويحتوي هذا على ايجاد نظام مصرفي ومالي موثوق ، وتخطيط ميزانية سنوية و اعادة انشاء قاعدة اقتصادية انطلاقا من زراعة او نظام رعوي تقليدي انتاجي وصناعات قائمة و ايجاد بيئة مشجعة على توليد مصادر جديدة للدخل والنمو الاقتصادي .

وسيتم التركيز على البنية التحتية المالية في المطلب الثاني حيث سيتم تناول الاستثمار والتمويل والبطالة كونها الاساس في اعادة الاعمار والبناء لأي مجتمع كان .

المطلب الثاني : دور التمويل والاستثمار في الاعمار

ان اعادة الاعمار وبكل اشكالها سواء اكانت بعد الكوراث او بعد النزاعات والحروب تتطلب توفير ملاءة مالية لدى الجهة التي ستتولى الاشراف على الاعمار والبناء ، ولهذا فان وجود التمويل الكافي هو اهم اساس او ركن لإعادة الاعمار .

اولا : انواع التمويل

ان مصادر التمويل عادة ما تكون من مصدرين الاول داخلي و الاخر خارجي وكما يلي :

١-التمويل الداخلي : ويتم اما عن طريقين الاول من الايرادات العامة التي تتحصلها الخزينة من مختلف مصادر التمويل والثاني عن طريق اصدار السندات الحكومية (وهو بمثابة الاقتراض من الجمهور او من المؤسسات المالية) .

٢-التمويل الخارجي و الدولي : يقصد بالتمويل الدولي الاليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة (المتعددة الاطراف ، الرسمية ، الخاصة) والوسائل المتاحة لتسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بإشكالها المختلفة . اما التمويل الخارجي فيطلق على التمويل الذي يكون وفق متطلبات الاقتصاد المحلي وتولدت لديه الحاجة الى الاستعانة بالآليات التي يوفرها نظام التمويل الدولي لتلبية حاجاته التمويلية التي قصرت مصادره الذاتية عن توفيرها (العيساوي ، ٢٠١١ ، ١٦) .

ثانيا: اسباب اللجوء الى التمويل الخارجي

تختلف الاراء عن اسباب اللجوء الى التمويل الخارجي ، لكن يمكن تلخيصها في الاتي (العيساوي ، ٢٠١١ ، ١٧-١٩):

١-عدم كفاءة الموارد التمويلية المحلية : في الدول النامية تتميز الفئات ذات الدخل المرتفع بانعدام التفكير في توجيه الجزء الاكبر من مدخولها نحو الاستثمار المنتج بل تعمل على توجيهه نحو الانفاق على الاستهلاك المظهري وبهذا فهي ليست ذات اتجاه انتاجي كما هو الحال للفئات نفسها في الدول الصناعية ومن ثم فان ميلها للادخار يكون منخفضا وتصل نسبته احيانا الى (١٠%) من الدخل القومي ، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي اي الانخفاض

في حصيلة الموارد المالية المتاحة مما يضطرها الى التمويل الخارجي لتلبية متطلبات الانفاق على الاستثمار .

٢-الاختلال في هيكل التجارة الخارجية : تمثل التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية مصدرا مهما في الحصول على العملات الصعبة (من خلال الصادرات)الى جانب حصولها على السلع التي لا يمكن انتاجها في الداخل . وتعد الدول النامية من المجموعات الدولية المعتمدة على التجارة الخارجية القائمة على تصدير سلعة رئيسية او عدد محدود من السلع ، وفي المقابل فان الطلب على هذه السلع في السوق الدولية يكون قد تراجع لأسباب عدة مثل القيود القانونية التي تضعها الدول المتقدمة صناعيا ووجود بدائل صناعية لتكون بديلة للمنتجات الطبيعية والظروف المناخية والتقلبات الموسمية والسياسات المحلية المتعلقة بالزراعة . ان هذه الاسباب ادت وبسبب ظروف العرض والطلب الى قيام تلك الدول بخفض اسعار صادراتها وبالتالي انخفاض عوائدها التصديرية مما يؤدي الى حدوث عجز في الميزان التجاري مما يضطرها الى اللجوء الى القروض الخارجية كأحد البدائل .

اما بالنسبة لحكومات البلدان التي عانت من النزاعات فيرى الباحثان ان هناك اسباب تضطرها الى اللجوء للتمويل الخارجي اهمها :

١- خلال فترة مواجهة النزاعات الداخلية والمسلحة فان اغلب مصادر التمويل الداخلي تكون موجهة نحو محاربة الفصائل المسلحة المتسببة بهذه النزاعات (كما الحال في حالة العراق في فترات تحرير البلاد من تنظيم داعش الارهابي) .

٢- في البلاد ذات الموارد المحدودة فان اعادة الاعمار تتطلب موازنة خاصة بها لان الموازنة التشغيلية الاعتيادية تكون موجهة نحو الانفاق الحكومي الاساسي .

٣- استنزاف الموارد الاخرى اثناء فترة النزاعات والتي تتطلب تعويضها . (مثال ذلك رواتب للشهداء و اجور معالجة الجرحى وتعويض المفقود من الاسلحة والمعدات العسكرية) .

ثانيا :الجهات المانحة او المقرضة

هناك عدة جهات يمكن ان تمول البلدان المتضررة او التي عانت من النزاعات وأبرزها ما يلي (اندرليني والبشرى ، ٢٠٠٥ ، ٢- ٥) :

١-مجموعة البنك الدولي : وتتكون من خمسة مؤسسات تملكها ١٨٤ دولة عضو ، ومن اهم هذه المؤسسات البنك الدولي للتنمية و اعادة الاعمار . ولدى البنك ايضا **صندوق لما بعد النزاع PCF** يقدم المنح لعمليات اعادة الاعمار الاجتماعي والمادي ويدير هذا الصندوق وحدة منع النزاع و اعادة الاعمار .

٢-برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) : وهو الوكالة الدولية للأمم المتحدة التي تتعامل مع قضايا التنمية وخاصة التركيز على الحكم الديمقراطي والحد من الفقر ومنع الازمات والتعافي منها . ونظرا لوجود برنامج الامم المتحدة الانمائي في دول قبل وأثناء وبعد الازمات والنزاعات احيانا فان **مكتب الوكالة الخاص بمنع الازمات والتعافي منها** قد اصبح لاعبا قياديا في الدول التي تمر بعملية التحول ما بعد النزاع وهو يلعب دورا قياديا في مكاتب الامم المتحدة التي تساعد على تحديد الاولويات لإعادة الاعمار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة المتضررة .

٣-صندوق الامم المتحدة التنموي للمرأة UNIFEM : ويعمل ضمن شراكات مع غيره من وكالات الامم المتحدة وهيئاتها ومع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتوفير المعونة الفنية والمالية لتشجيع حقوق المرأة وإمكاناتها وفرصها عالميا . وفي مضمون الدول المتأثرة بالنزاع تدعم ال (يونيفيم) مشاركة المرأة في عملية السلام وإعادة الاعمار عن طريق توفير التدريب القيادي وبناء القدرات وتيسير التواصل مع المجتمع الدولي ودعم النشاط النسائي المحلي للسلام والمبادرة بإنشاء مشاريع إنذار مبكر ومنع للنزاع. ومن هذا المنطلق يرى الباحثان ان على

الحكومة الاتحادية وكذلك الحكومة المحلية الاستفادة من تواجد مكاتب هذه الجهات أعلاه لغرض الحصول على التمويل اللازم لإعادة اعمار المحافظة وتوفير التنمية فيها .

ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة الاعمار

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة بأنه (ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) (الحسن ، ٢٠١٤ ، ١٧) .

أ- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ومتنوعة وكما في أدناه (الحسن ،٢٠١٤،٢١-٣٠):

الشكل الأول : وهو مرتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف وهذا الشكل يمنح نفوذا مباشرا من خلال الملكية الكاملة أو بنصيب معين يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويضم الأنواع التالية :

- الاستثمار المشترك .
- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي .
- الاستثمار في المناطق الحرة .
- الاستثمار في مشاريع التجميع (تجميع مكونات منتج معين في البلد المضيف) .

الشكل الثاني : وهو لا يرتبط بأي نوع من أنواع الملكية و لايفرض التزاما طويل الأجل على المستثمر الأجنبي إلا في بعض الحالات ، وهو يشمل الأنواع التالية :

١-التعاقد في الباطن ٢-تسليم المفتاح
٣-عقود تسليم المنتجات باليد ٤-عقود الإدارة
٥-عقد الوكالة (التسويق) ٦-عقود الترخيص

ب-مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة البناء

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة البناء من خلال ما يلي (الحسن ، ٢٠١٤ ، ٣٧-٤٢) :

١-**المساهمة في تمويل التنمية :** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء كانت منتجات ام وسائل فنية أو خبرات ، وتتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدولة المضيفة بصفة رئيسية الأموال الأجنبية و نقل التقنيات . ففي الأحوال التي يتجه فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين فانه يشكل جزءا من رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع كما قد يشكل جزءا مهما من الاستثمار الكلي للدولة وهذا يعني ان الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور أساس في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية في الدول النامية كالطاقة والصناعات التحويلية .

٢-**تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة :** ان كون الاستثمار الأجنبي المباشر حرا ومشروطا في ان واحد فانه يساهم في تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة ، فهو يساعد على تفكك الأوضاع غير المستقرة لأنه يتحرك نحو الدول التي تتعهد بتحقيق أوضاع سياسية وقانونية وإدارية شفافة ومستقرة . ان مساهمة هذا النوع من الاستثمار في تجديد البنية الداخلية للدولة المضيفة يمكن ان تترجم بعدة أوجه منها ان حرية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تجعله أكثر مرونة في اختيار القطاعات الاقتصادية الأكثر ملائمة حيث تسهل الخبرات التسويقية التي تمتلكها الشركات الأجنبية اكتشاف النشاطات التي تنمو بسرعة او التي تدر أرباحا أوفر لها في المستقبل ، و من جهة أخرى فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتمتع بحرية اكبر في اختيار المكان الجغرافي الذي يرغب في

التمركز فيه وقد تترك هذه الميزة أثرا جيدا على الدولة المضيفة لاسيما اذا توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المناطق الأقل تطورا وكذلك إذا توجه إلى المناطق الأكثر تطورا .

٣-زيادة الإنتاج والتوظيف : يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ايجابية في الإنتاج والتوظيف ، فالشركات الوطنية قد لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة او إنها تدرك ذلك ولكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانات المالية والفنية في حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالأمور الإنتاجية والتسويقية وبذلك سيكون اكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات في الدولة المضيفة مما يؤدي إلى توليد فرص عمل و مصادر دخل جديدة ، وتزداد العمالة مع تصدير السلع كثيفة العمالة نسبيا .

المطلب الثالث : البطالة

أ- مفهوم البطالة

ان انتشار البطالة يعتبر مؤشرا لضعف الأداء الاقتصادي الوطني وقصور الجهاز الإنتاجي ، ولا يوجد تعريف محدد للبطالة لكن ممكن تعريفه نظريا بأنه (اي فرد يكون راغبا في العمل في مقابل تعويض مجز وسخي) (بن شهرة ، ٢٠٠٩ ، ٢٣٢) . كما يعرف بأنه الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل الكامنة على نحو كامل او امثل ، كما ينصرف مفهوم البطالة إلى مجموعة السكان في سن العمل (١٦-٦٥ وفقا لمعايير منظمة العمل الدولية) القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي – بعد استبعاد غير القادرين على العمل بسبب العجز أو المرض – ولا يعملون (حطب ، ٢٠١٣ ، ٣٥٩) .

ب-أنواع البطالة

هناك أنواع مختلفة للبطالة سيتم التطرق إلى أبرزها (بن شهرة ،٢٠٠٩ ،٢٣٤- ٢٣٨) :

١-البطالة الصريحة : وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه . ويرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع .

٢-البطالة الهيكلية : وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني يرجع إلى حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو إلى تغير أساسي في التكنولوجيا المستخدمة أو تغيرات في سوق العمل .

٣-البطالة الدورية : وهي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة .

٤-البطالة الاحتكاكية : تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشا بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل .

٥-البطالة الإجبارية : هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل إجباري وتحدث عن طريق تسريح العمال وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف .

٦-البطالة المقنعة : ويقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض .

ج- سياسات التشغيل لمعالجة البطالة

يمكن التمييز بين نمطين من سياسات التشغيل هما : سياسات نشطة وسياسات استباقية (حسين ،٢٠١٣ ، ٤٢٤) :

١-السياسات النشطة : تهدف إلى تنشيط سوق العمل وتتضمن مختلف التدابير التي تهدف إلى دعم التشغيل و خلق فرص عمل في الفترة المعنية للمعالجة ومن ضمنها : تخصيص موازنة لدعم التشغيل ، تشجيع و دعم خلق المؤسسات ، تشجيع وتحفيز المؤسسات على تشغيل الشباب ، تقديم منح بطالة للباحثين عن عمل ، و يمكن أن تمتد إلى تقديم منح إعداد للشباب بقصد الحصول على المؤهلات المطلوبة في الأعمال المرتقبة .

٢-السياسات الاستباقية : تسمى أحيانا سياسات خاملة لان آثارها قد لا تظهر في المدى ألمنظور فهي استباقية لأنها تهدف إلى اتخاذ تدابير استباقية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل ، و ابرز مظهر لها هو تحقيق التوازن بين التكوين (لفرص العمل) والتشغيل مما يعني مراجعة قطاع التكوين من حيث الحجم والنوعية وفقا لتطور متطلبات سوق العمل . فهذه السياسات تهدف أيضا إلى تنشيط عملية التشغيل لكن في سياق استباقي تنبؤي يستوجب متابعة مستمرة لاتجاهات سوق العمل .

د-أهمية معالجة البطالة في المناطق المتحررة

لقد نشا عن وقوع عدد من المحافظات العراقية تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي ظهور البطالة بشكل واسع حيث تم إقصاء و إلغاء العديد من الحرف بسبب هذا التنظيم وكذلك بعد التحرير فقد استمرت هذه المشكلة نتيجة للتدمير الهائل الذي حصل في البنية التحتية لهذه المحافظات وبالتالي عدم توفر فرص للعمل في القطاع الخاص . لذا يرى الباحثان إن من أهم الأسس التي يجب على الحكومات المحلية في المحافظات المتضررة ان تعالجها ضمن خطة إعادة الاعمار والبناء هي معالجة البطالة فيها لغرض تامين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني للموارد البشرية القادرة على العمل والتي ليس لديها مصدر دخل وبالتالي مساهمتهم في بناء مناطقهم المتضررة والمدمرة وإعادة اعمارها

المبحث الثاني
تجارب دولية في إعادة البناء والاعمار

تمهيد :

يتضمن هذا المبحث التطرق إلى التجربة الكورية والتجربة الألمانية في إعادة الاعمار بعد النزاعات والحروب التي دخلها هذان البلدان ، حيث يرى الباحثان ان تجربة البلدين (كوريا الجنوبية و ألمانيا) جديرة بالاهتمام والأخذ بها لغرض إعادة اعمار المناطق المتضررة في العراق .كما سيتم التطرق إلى التجربة المصرية في معالجة البطالة وأسباب فشلها ووسائل معالجة نقاط الضعف فيها .

المطلب الأول : التجربة الكورية

أولا :الوضع الاقتصادي والسياسي في كوريا الجنوبية بعد النزاعات

استطاعت كوريا الجنوبية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين بناء اقتصادها وصناعتها وتحقيق النمو السريع في الاقتصاد ، مما أمكنها من تحقيق تنمية شاملة بعد عقود من الاستعمار الياباني وخروجها من الحرب العالمية الثانية مقسمة إلى دولتين واحدة في الشمال خاضعة للقوات السوفيتية ، وأخرى في الجنوب تابعة للاستعمار الأمريكي .وقد أدى تقسيم كوريا إلى العداء بين الدولتين ونشوء حرب ضروس بينهما لمدة ثلاث سنوات (١٩٥٠-١٩٥٣)أسفرت عن مقتل نحو ٣ مليون كوري بين عسكري ومدني وتدمير البني التحتية ومعظم المنشات الصناعية في كوريا الجنوبية.وحرمانها من معظم الثروات الطبيعية ومعظم الصناعات الخفيفة والثقيلة التي أقيمت أبان الاحتلال الياباني ،التي تركز معظمها في الشمال.

استطاعت كوريا الجنوبية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين بناء اقتصادها وصناعتها وتحقيق النمو السريع في الاقتصاد ، مما مكنها من تحقيق تنمية شاملة بعد عقود من الاستعمار الياباني وسنوات من حرب مدمرة مع جارتها الشمالية. وفي أقل من ثلاثة عقود استطاعت كوريا تحقيق ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية بالاعتماد على مبادراتها الذاتية الإصلاحية فقد تم اتخاذ قرارات استراتيجية كبرى تقوم على رفض الأمر الواقع الذي جعلها من أشد البلدان فقرا. حيث لم يزد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن ٨٧ دولار أمريكي في عام ١٩٦٢م ،لكنها استطاعت تحقيق التنمية الاقتصادية بنجاح اعتمادا على اقتصاد ألسوق كطريق للتنمية

الاقتصادية ولم تكن المشكلة في اختيار نظام اقتصاد السوق وإنما كيفية تطبيقه ،وفي أسرع وقت ممكن.وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتصبح واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث. (معجزة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية،متوافر على الانترنيت)

ثانيا : التمويل الخارجي والتخطيط في مواجهة التحديات

أ- التمويل الخارجي

بدأت كوريا في إعادة البناء من خلال اتباع سياسات حكيمة بالتعامل مع القوى العالمية من خلال فتح المجال للاستثمارات الخارجية الأجنبية وخصوصا الأمريكية واليابانية الذي ساهم كثيرا في التنمية الاقتصادية و تعزيز تواجدها والمنافسة عالميا وكان النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات من حصة أمريكا واليابان فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة كوريا كثيرا لتسريع النمو وتقديمها كنموذج للنظام الرأسمالي بدلا من الاشتراكي.ففي بداية النهضة قدمت أمريكا معونات بلغت نسبتها ١٠.٧% من الناتج القومي الإجمالي واستخدمت هذه المعونات لمواجهة التضخم وكان لذلك اثر كبير على الاقتصاد الكوري حيث أصبح من بين أسرع الاقتصاديات نموا في العالم كما اعتمد الاقتصاد الكوري على حزمة إنقاذ مقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على شكل قروض مقابل تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي وبالشروط التي تضعها هاتان المؤسستان واستطاعت كوريا الجنوبية أن تستفيد من القروض التي حصلت عليها بأفضل وجه من خلال اتباع سياسات ناجحة وواعية تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وهونغ كونغ وغيرها.(عبد النبي،٥٥ ، ٢٠٠٨).

ب- الموارد الذاتية والارادة في مواجهة التحديات

تبنت الحكومة الكورية عدد من الإجراءات بالاعتماد على مواردها الذاتية في بناء وطن متقدم منها (شحاتة و سرور ، ٢٠١٧،متوافر على الانترنيت) :

١- التوسع في مجال الاستثمار بالتعليم فقد أنفقت الحكومة الكورية مبالغ ضخمة على التعليم والبحث العلمي من خلال إدراكها إن التعليم هو الحاسم في تحقيق النجاح الاقتصادي والرقي والنهوض والسبيل الوحيد للمنافسة العالمية ،فوضعت كل ثقلها لبناء نظام تعليم متطور بدءا من رياض الأطفال فكانت النتيجة شعبا محبا ،مخلصا ووفيا لوطنه .

٢- الاعتماد على الموارد المتمثلة بالمعرفة والتركيز على الصناعات الخفيفة التي لا تحتاج إلى مواد أولية كثيرة للتنمية الاقتصادية .

٣- التوجه نحو اقتصاد السوق الحر ومنح الفرصة الأكبر للقطاع الخاص في التنمية والعمل على ضمان استجابة القطاع الخاص للسياسات التي ترسمها الحكومة من أجل مشاركة بناءة في التنمية.

٤- صياغة استراتيجيات تنموية تعتمد على استغلال الموارد المتاحة على أفضل وجه من خلال تحديد أولويات المجتمع وأهدافه المختلفة.

٥- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تنفيذها بدقة وكفاءة عالية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للإفراد والعدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل.

٦- تبني سياسات تدعيم الادخار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي. حيث كانت كوريا تعاني من نقص حاد في الادخار وتراجع كبير في حجم المساعدات الخارجية .

٧- دعم المشروعات الصغيرة وتمويلها وتبني سياسات التعاون والتكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

٨- إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي مشرفا رئيسيا على عمليات التنمية وصياغة سياسات تنموية صحيحة.

ج-استراتيجية دعم الشركات والصناعات

تم تقوية دور الشركات العملاقة لخدمة الأهداف التنموية .بشرط ان تحقق هذه الشركات الاستثمار في مجالات اقتصادية وصناعية وفق ما ترسمه الدولة من مخططات بالتعاون الوثيق مع الحكومة كشرط لتلقي حماية الدولة والامتيازات من مساعدات مالية وتمويلات وضمان الدولة للقروض الخارجية.ونتج عن ذلك توسع كبير للشركات ولحجم الصادرات الكورية من الصناعات الخفيفة ،فتغيرت استراتيجية التنمية الاقتصادية من الاعتماد على الواردات إلى أخرى تعتمد على اقتصاد موجه نحو الصادرات .وكان هذا التحول ضروريا للحصول على العملة الصعبة لشراء المعدات والتكنولوجيا التي يحتاجها القطاع الصناعي الناشئ ، وبالتالي تسريع عملية التصنيع وتحقيق استقلال تام.

ومن خلال اعتمادها هذه الإستراتيجية تمكنت كوريا من المنافسة على الصعيد العالمي واستمرت بتقدمها من خلال إنشاء الصناعات الكيمياوية والثقيلة والاستثمار بكثافة في البحوث والتطوير وعملت على تطوير قدراتها التكنولوجية وتحسين قدرة منتجاتها على التنافس مع الانفتاح على الخارج وتحرير سوقها المالي . (المنصوري ، ٢٠١٣ ، ٣ - ٤)

ثالثا: عوامل نجاح التجربة الكورية

إن عوامل نجاح التجربة الكورية تعود إلى فئتين من العوامل هما (المنصوري،٢٠١٣،٤-٦):

١-العوامل الاقتصادية : وتتمثل بالاتي :

أ- التمويل الخارجي والاستثمارات الخارجية : إن عامل التمويل والاستثمارات الخارجيين كان الأساس في نهضة كوريا الجنوبية و إعادة الاعمار فيها و الذي من خلالها تمكنت الدولة من استغلال بقية العوامل الأخرى لتحقيق النهضة الاقتصادية الكبيرة . فقد حرصت الولايات المتحدة على مساعدة كوريا بسخاء لتطويرها كنموذج للنظام الرأسمالي وتسريع عملية التنمية وكذلك تدفق الاستثمارات حيث بلغ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لكوريا الجنوبية للفترة من ١٩٤٧-١٩٧٦ ١٢.٦مليار دولار.كما فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصادرات الكورية حيث استقبلت السوق الأميركية ٤١.٧% من مجموع الصادرات الكورية سنة ١٩٧٠ وحوالي ٣٥% خلال الثمانينات.وكانت هناك مساعدات أخرى من دول مختلفة كما كانت هناك قروض قدمت من البنك الدولي للتنمية وإعادة البناء .

ب- إنشاء الشركات العملاقة : كان الاقتصاد الكوري عبارة عن شركات عملاقة تستحوذ على جزء كبير من الإنتاج والصادرات وكانت تعتبر اليد التنفيذية للدولة تحدد الاختيارات الإستراتيجية والخطط التنموية واستفادت كثيرا من المساعدات الحكومية لتتحول إلى الصناعات الثقيلة ثم إلى الالكترونيات والصناعات المتطورة .

ج- برامج التنمية الاقتصادية: تقوم الدولة بالحفاظ على استقرار الاقتصاد من خلال برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتبع سياسة السوق الحر وتشجع الابداع للإفراد والمؤسسات في الشؤون الاقتصادية الذي ساهم في بناء تجربة التنمية المتميزة.

٢-الموارد البشرية : وتتمثل بالاتي :

أ- العامل البشري :في ظل نقص الموارد الطبيعية وشح رأس المال ونسبة البطالة المرتفعة وقلة فرص العمل اهتمت كوريا الجنوبية كثيرا بالعنصر البشري حيث اتخذت جملة من الإجراءات أدت إلى انخفاض متوسط أجر العامل مما أدى الى انخفاض تكاليف المنتجات الصناعية . كما ركزت على تطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع من خلال التدريب والعلوم فرفعت نسبة الإنفاق على التعليم من ٢.٥ % سنة ١٩٥١ لتصل الى أكثر من ٢٣% من الميزانية بحلول الثمانينات. كما عملت الدولة على ابتعاث عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب .

ب-الاستفادة من الكفاءات (البيروقراطيون) : تشكلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي وكانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة من حيث التخطيط وتحديد الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر وبناء اقتصاد قوي ومتطور وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية وتحويل البلد الى قوة اقتصادية وتجارية عالمية.

وتحتل كوريا الجنوبية حاليا المرتبة ١٢ اقتصاديا والثامنة تجاريا على المستوى العالمي على سلم التنمية البشرية للأمم المتحدة سنة ٢٠١٢.كما استطاعت كوريا الجنوبية بناء نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية واحترام الحريات العامة والحقوق النقابية لتستكمل بذلك معالم تجربة النهوض الكوري .

المطلب الثاني : التجربة الألمانية

أولا: الوضع في ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

إن تأثير الحرب العالمية الثانية على ألمانيا كان تأثيرا كبيرا فقد خرجت ألمانيا مقسمة محطمة ومدمرة جدا ووفقا لدراسات حديثة فقد تم تقدير إجمالي الضحايا في ألمانيا بحوالي ١١% من مجموع التعداد الألماني في تلك الفترة والذي يقارب ٧.٥ مليون شخصا. .(ابو غزالة ، ٢٠١٥ ، متوافر على الانترنيت). وقد ترتب على ذلك تشوه الهيكل السكاني وتركيب القوى العاملة بسبب وفاة الرجال في الحرب أو وقوعهم في الأسر. بالإضافة إلى الانهيار الكامل للبنى التحتية والانخفاض الحاد في قيمة العملة الألمانية (الرايخ مارك) ، نتيجة لسيطرة دول الحلفاء على الاقتصاد والتعامل داخل ألمانيا بعملة الحلفاء في الغالب ، مما أدى إلى ندرة السلع الأساسية ونتيجة لذلك ازدهرت السوق السوداء لجميع السلع الضرورية. (الدولتلي والزيادي ، ٢٠١٦ ، متوافر على الانترنيت)

ثانيا : إزالة مخلفات الحرب وأثارها

كان العامل البشري هو العامل المهم والحاسم في النهضة الألمانية حيث تمكن الألمان بعد اليأس والإحباط وبعد الدمار والخراب والانهيار لكل مقومات الحياة حيث سوت المدن بالأرض من إيجاد طرق لتنظيم شؤونهم والعمل بشكل سريع لإعادة البناء حيث لم يتبق لهم بعد الحرب غير الأرض والإنسان والوقت وتميز الألمان في هذه المرحلة بروح التضحية والعمل الجماعي فبالرغم من انكسارهم في الحرب كان لديهم إصرار ورغبة كبيرة وشعور بالمسؤولية اتجاه بلدهم فبدؤا في بناء المنازل وترميم ماتم تدميره من خلال حاجة الناس الأساسية في الحصول على المسكن وكانت القيادة في هذه المرحلة للنساء التي كانت نسبتهن أعلى من الرجال فكتبوا على الجدران عبارات حماسية من أشهرها (المستحيل ليس ألمانيا) و(ألمانيا لاتعرف المستحيل).كما تم تنظيم أعداد هائلة من النساء لإزالة الركام .وبالتوازي مع هذا الحراك الشعبي كان هناك حراك سياسي واقتصادي تشكلت ملامحه الأولى بالتحرر الجزئي من سيطرة الحلفاء . (الدولتلي والزيادي ، ٢٠١٦ ، متوافر على الانترنيت)

ثالثا: التمويل الخارجي لتحقيق التنمية الاقتصادية

تلقت ألمانيا مساعدات أمريكية وفق خطة مارشال والتي تعرف بأنها(مبادرة اقتصادية بهدف مساعدة الدول الأوربية على إعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية ، وبناء اقتصادها من جديد وذلك بتقديم الهبات العينية والنقدية بالإضافة إلى حزمة القروض طويلة الأمد) وهذه الخطة أطلقها وزير خارجية أمريكا السابق جورج مارشال حيث بلغت تلك المساعدات ١.٥ مليار دولار في حينها وكان الهدف من ذلك لتحويل الألمان من عدو إلى صديق من خلال ألتنمية(تعريف مشروع مارشال ، متوافر على الانترنيت)

و قد استفادت ألمانيا من التمويل الخارجي في تحقيق التنمية في إطار النظرية الاقتصادية من خلال تخطيط اقتصادي سليم تمثل بالخطوات التالية :

١- تمثلت الخطوة الأولى في إعادة اقتصاد ألمانيا الغربية إلى الحياة من جديد من خلال استبدال (الرايخ الألماني) الذي أصبح بلا قيمة بعملة جديدة هي (المارك الألماني) للقضاء على التضخم ، بالإضافة إلى منح تخفيضات ضريبية كبيرة في محاولة لتشجيع الإنفاق والاستثمار. وبالفعل كان لذلك آثار ايجابية على السوق الألماني الذي استعاد نشاطه بسرعة بسبب استعادة الثقة بالعملة المحلية.(المعجزة الاقتصادية الألمانية ، متوافر على الانترنيت)

٢- الخطوة التالية تمثلت بإرساء مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتي تدمج بين نظامين هما الفكر الليبرالي الرأسمالي في حرية التملك والاستثمار و الثاني هو ملكية وسائل وعوائد الإنتاج ولكن بمنظور اجتماعي يتطلب تدخل الدولة في سن القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي بالإجمال فالأساس بذلك هو القضاء على الاحتكار من خلال المنافسة كما إن دور الدولة يكمن بمشاركتها في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل المصلحة العامة.

٣- التحكم في السياسات النقدية من خلال إنشاء بنك مركزي مستقل عن الحكومة .

٤- ضمان حقوق الناس من خلال شبكة للخدمات الاجتماعية.

٥- تأسيس منظومة نقابية تضمن السلام الاجتماعي داخل المجتمع بعيدا عن أي احتكار لعوائد الإنتاج من قبل أصحاب رؤوس الأموال وإشراك العاملين مع أرباب العمل في مجالس الإدارة وفي آلية اتخاذ القرار داخل المنشأة الصناعية .

٦- تأسيس شركات مساهمة كبيرة لإعادة البناء بمساعدة المصارف والبنوك منها شركات مثل **مرسيدس بنز وباير للأدوية** وكثير من الشركات المساهمة الأخرى والشركات الصغيرة الأهلية التي تبدأ بخمسة أشخاص وتقوم بإنتاج قطع صغيرة تحتاجها الشركات الكبيرة. (الدولتلي والزيادي ، ٢٠١٦ ، متوافر على الانترنيت)

رابعا : التنمية الإدارية الألمانية

ترجع النهضة الألمانية الى أساليب التطوير والتخطيط التي اتبعتها لتحقيق التنمية والالتزام بها والإصرار على تنفيذها من خلال وضع الأهداف و الاستراتيجيات وتقسيم المهام فأصبحت نموذجا قابلا للتصدير الى دول أخرى ،رغم خروجها منهكة من الحرب العالمية الثانية فأحدثت تطورا في(الدولتلي والزيادي ، ٢٠١٦ ، متوافر على الانترنيت) :

١-التعليم :اهتمت ألمانيا كثيرا بقطاع التعليم لتحقيق نهضتها حيث تجمع تجربتها مابين التعليم العام والتعليم المهني فقد رصدت مخصصات مالية هائلة لهذا القطاع ويعد التعليم إلزاميا من سن السادسة الى الثامنة عشرة كما تم الاهتمام برياض الأطفال بشكل خاص لأنها اعتبرت المرحلة التي تسهم في تكوين الشخصية الاجتماعية الألمانية بهدف تأهيل الفرد لتحمل المسؤولية.وهدف السياسة التعليمية هو تمكين كل فرد من الحصول على التعليم الذي يتناسب مع اهتماماته إما التعليم المهني فكانت مدته سنتين دراسيتين ولكل فرد الحرية الكاملة في اختيار المدرسة التدريبية والمهنية التي تتناسب مع كفاءته واهتماماته ،وتقوم الشركات والمصانع بتقديم برامج التدريب التي تساعد بتنمية الخبرات والقدرات ويرجع ذلك إلى الاهتمام بتوظيف القدرات الإنتاجية البشرية وتخريج أيدي عاملة فنية مدربة .يرى الباحثان لغرض الاستفادة من التجربة الألمانية بوجوب توعية الشباب في المناطق المتضررة بأهمية التعليم المهني وتعلم حرف إنتاجية ملائمة لاحتياجات الاعمار للإسهام في تحقيق نهضة اقتصادية وعمرانية لمناطقهم والتنمية الاقتصادية للبلاد بشكل عام .

٢-الصحة: تتبع ألمانيا نظام التأمين الصحي منذ عام ١٨٨٣ ،وهو أقدم منظومة رعاية صحية شاملة ويمثل حوالي ٨٧.٥%من الأفراد ونظام التأمين الصحي الحكومي العام والتأمين الصحي الخاص و تعتبر ألمانيا نموذجا عالميا في مجال الرعاية الصحية يحتذى به وتقدر نسبة إنفاقها على قطاع الصحة ١١.٣% عام ٢٠١٣. كما تهتم بوضع سياسات التأمين الصحي بالمشاركة بين الولايات والحكومة الفيدرالية ومنظمات المجتمع المدني يتعلق بالتأمين الحكومي.

٣-التخطيط الإقليمي :يستند هذا النوع من التخطيط إلى تطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية مع الحفاظ على البيئة وتعد ألمانيا من أولى الدول التي طبقت التخطيط الإقليمي الذي استند على مراعاة البعد المكاني لعملية التنمية لإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم ألمختلفة من خلال تطوير البنى التحتية ورفع مستوى المعيشة والخدمات في ألمانيا الموحدة وتحقيق أكبر قدر من المساواة بعد الوحدة بين ألمانيا الغربية والشرقية .وتقليص الفرو قات بين المدن والأطراف والأقاليم واستغلال الإمكانيات الطبيعية للبيئة الريفية كما أعطت الولايات حق وضع خطط التنمية للمناطق التابعة لها وتقوم الدولة بالإشراف على هذه الخطط بحيث تتوافق مع الخطة العامة للدولة. يرى الباحثان ان التخطيط الإقليمي القائم على تقليص الفروقات بين المدن والأطراف وتوحيد كل الإجراءات ما بين شطري البلاد (بعد الوحدة التي تمت في عام ١٩٩٠) وبالتالي إلغاء الطبقية الاقتصادية التي كانت موجودة بين الشطرين (حيث كان اقتصاد الشطر الغربي من ألمانيا ومستوى المعيشة فيها أعلى من الشطر الشرقي) من أهم الإجراءات او الوسائل التي ساهمت في تطوير الاقتصاد الألماني (بالرغم من تحمل الشطر الغربي من البلاد لكل التبعات الاقتصادية السلبية للشطر الشرقي لعدة سنوات) وبالتالي خرج الاقتصاد الألماني أكثر قوة ومتانة على الصعيد الدولي .

٤-منهج إداري من اجل تنمية مستدامة : اتبعت ألمانيا منهجا إداريا يعكس كفاءة الإدارة الألمانية الواعية من خلال إلزام كل جيل بواجباته بنفسه دون ان يعهد أداءها إلى الأجيال التي تليها ، وتمثلت بما يلي :

أ- اتخاذ إجراءات وقائية حيال الأعباء المستقبلية المتوقعة .

ب-اتباع استراتيجية تعتمد على أسس أربعة هي (العدالة بين الأجيال المستوى المعيشي التماسك الاجتماعي،المسؤولية الدولية) مستهدفة بذلك ثلاث دوائر هي (المجتمع ،الاقتصاد،البيئة) .

ج- التكيف مع تحديات العصر واستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة وتحمل المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بعملية الإنتاج والتصنيع من قبل الشركات والمنظمات لتحقيق التنمية المستدامة .

تحليل للتجربتين الكورية والألمانية

مما تقدم في أعلاه يقدم الباحثان تحليلا لواقع التجربتين أعلاه وكما يلي :

١- ان سر نجاح التجربتين الكورية والألمانية تمثل في حب الوطن وأهميته والولاء له وتعظيم قيمته ووضعه فوق كل الاعتبارات وسيادة القانون بالإضافة إلى إصرار الشعب في هاتين الدولتين وإيمانه بقدرته على البناء وتميز المواطنين بالأمانة والمواظبة فقد واجهت هاتين التجربتين الكثير من التحديات إلا إنها كانت قادرة على التكيف معها وتجاوزها بنجاح.

٢- التركيز على العنصر البشري في كلا التجربتين باعتباره ثروة قومية مهمة ومحور عملية التنمية وأداتها.فالشعور بالمسؤولية هي الأداة الأكثر فاعلية في الإسراع بعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي.

٣- الاستفادة من المساعدات الخارجية في تمويل عمليات الاعمار وتوجيهها بالشكل السليم والمبرمج لغرض تحقيق النهضة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعلمية ونفض غبار الحرب.

٤- حرصت الحكومة الألمانية والكورية على تشريع القوانين ورسم السياسات التنموية الجاذبة للاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة والتي كان لها الدور الكبير في التنمية.حيث شجعت هذه السياسات على جلب الاستثمارات الأجنبية التي ساهمت في دعم الاقتصاد والصناعة .

٥- بناء المشاريع وفق رؤية منهجية ومستقبلية من خلال التخطيط بعيد المدى وإتباع عدد من السياسات التنموية السليمة التي تلاءم الواقع وفق إرادة صلبة وقوية.ساهمت بشكل مباشر في عملية التنمية.كما أثبتت قدرة الدولة في توجيه الموارد وعلى وجه الخصوص المورد البشري من خلال

التعليم والتدريب بشكل ساهم بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية .بشكل ساهم في تقليل الفوارق الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدل والمساواة .
٦-أثبتت كلا التجربتين ان البناء والتطوير لايتم إلا من خلال الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي لقيادة مسيرة التنمية مع استمرار الاستفادة الكاملة من الكفاءات، وتطوير المهارات المعلوماتية والتقنية للمواطنين من خلال إدراك الدولة بأن التعليم وتطوير المهارات هو الأساس في المنافسة العالمية وعلى كافة الأصعدة واثقة انه لا يمكن الرقي بالبلد دون النهوض بمستوى التعليم فقد أصدرت كل منهما مجموعة قوانين تشجع البحث العلمي وتم إنفاق ألأموال الكبيرة اللازمة على التعليم والتعليم الاليكتروني والتكنولوجيا.
٧-تأكيد التجربتين أعلاه التكامل والربط بين الماضي الذي يبنى الحاضر عليه ومنه يتم التخطيط للمستقبل من خلال تحويل أي نقطة ضعف إلى قوة .كما تميزت بالقدرة على الاستمرارية والأداء من خلال التحفيز الشامل دولة وشعبا .
ومن ذلك يرى الباحثان ان النهضة لم تأتي بمحض الصدفة إنما هي نتيجة علم و عمل جاد وأخلاقي جعلها تتميز بصفات منفردة يمكن الاقتداء بها والاستفادة منها في تجاربنا مع الحفاظ على هويتنا وتاريخنا وخصوصيتنا . حيث لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها بسبب ظروف كل بلد الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لكن يمكن استخلاص بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها.

المطلب الثالث : كيفية معالجة البطالة (التجربة المصرية)

أولا: مراحل البطالة في مصر

شهدت مصر تفاقما كميا ونوعيا لمشكلة البطالة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي لكن جذور هذه المشكلة ترجع الى عهد بعيد نسبيا ومنذ فترة الستينيات التي تمثل المرحلة الأولى لهذه المشكلة ، وقد عرفت مجازا بمرحلة التوظف الكامل حيث كانت الدولة هي اللاعب الرئيسي والمسؤول الأول عن التشغيل ، اما المرحلة الثانية فبدأت في منتصف السبعينيات وحتى أواخر الثمانينات حيث بدأت في هذه الفترة تظهر مشكلة البطالة الصريحة ، ومنذ بداية التسعينيات ولغاية فترة قريبة كانت المرحلة الثالثة حيث بدأت مشكلة البطالة بالتزايد بشكل تدريجي وبلغت مستويات مرتفعة منذ أواخر التسعينيات (عبد القادر ، ٢٠١٣ ، ٦٣٢-٦٣٣) .

ثانيا: خصائص مشكلة البطالة في مصر

وتتمثل بالاتي (عبد القادر ، ٢٠١٣، ٦٣٦-٦٤١) :

١- ارتفاع بطالة الإناث مقارنة بالذكور .
٢- ارتفاع بطالة الشباب .
٣- ارتفاع بطالة المتعلمين .
٤-ارتفاع بطالة الحضر مقارنة بالريف

ثالثا:سياسة التنمية في مصر

مرت عملية التنمية في مصر بعدة مراحل اعتبارا من عام ١٩٥٢ وعلى أربعة مراحل وانتهاءا في المرحلة التي بدأت في عام ١٩٧٤ مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي . لكن المرحلة الاهم هي المرحلة الخامسة التي بدأت في عام ١٩٨١ (في بداية حكم الرئيس حسني مبارك) وأطلق عليها بالخطط الخمسية للتنمية وتضمنت ستة خطط خمسية ، وقد اتسمت بسمتين رئيسيتين هما (عبد القادر ، ٢٠١٣ ، ٦٤٣ – ٦٤٦) :

١-شمولية الخطط الخمسية للتنمية

تمثلت أهم أهدافها في معالجة البطالة في الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة الفقر وزيادة فرص التشغيل وزيادة نسبة التصنيع المحلي والصادرات والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة المرأة في عملية التنمية وخفض نسبة الأمية وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم.

٢-تقارير متابعة الخطط الخمسية للتنمية

هي سمة ايجابية ميزت هذه الخطة ويتمثل بان كل خطة كانت تتضمن تقرير متابعة لما حققته الخطة السابقة له

رابعا- دور سياسة التنمية في معالجة البطالة في مصر

بشكل عام فان الخطط الخمسية لم تحقق أهدافها في معالجة البطالة وفشلت في تحقيق الرقم المستهدف لمعدل البطالة ويعود ذلك للأسباب التالية (عبد القادر ، ٢٠١٣، ٦٦٢- ٦٨٧) :

١- الارتفاع في معدلات النمو السكاني عودة أعداد كبيرة من العمالة المصرية في الخارج لاسيما بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١

٢- برنامج سياسة الإصلاح الاقتصادي وسياسات الخصخصة التي تسببت في تسريح العمالة الزائدة في مشروعات قطاع الأعمال العام وعدم الشفافية وعدم استثمار حصيلة الخصخصة في أصول إنتاجية جديدة وزيادة الاتجاه التي تبني تكنلوجيا كثيفة رأس المال وموفرة للعمل .

٣- قصور سياسات التعليم وتمثلت بتشوه سياسات الاتفاق على التعليم وتدني نسبة الإنفاق العام عليه وعدم ملائمة تخصصات التعليم مع متطلبات سوق العمل وإهمال التعليم الفني.

٤- قصور في قوانين العمل وتشريعاته وفي سياسات الاستثمار.

خامسا- مقترحات بشان معالجة البطالة في مصر

قدمت الدراسة أعلاه مقترحات لتفعيل دور سياسات التنمية في معالجة مشكلة البطالة في مصر وتتمثل بالاتي (عبد القادر ، ٢٠١٣ ، ٦٨٨) :

١- التخطيط الصحيح للقوة العاملة وأهمها إعداد البيانات والدراسات الإحصائية التي تعكس الواقع الفعلي لمشكلة البطالة .

٢- إعادة النظر في سياسات الاستثمار من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتقديم حوافز الاستثمار الكفيلة لتحقيق نمو كثيف للعمل (ربط سياسات الحوافز والإعفاءات كالضرائب والتأمينات الاجتماعية بمستوى التشغيل وتقليل الفجوة بين ربحية المنتجين المصدرين وربحية المنتجين الذين يبيعون منتجاتهم في السوق المحلية وتخفيض التعريفة الكمركية) .

٣- إعادة النظر في سياسات التعليم وسياسات التدريب وبالذات سياسات الانفاق ومناهج التعليم وبرامج التدريب والاهتمام بالتعليم الفني والمهني وتطويره .

٤- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة .

المبحث الثالث

رؤيا مستقبلية لإعادة اعمار المناطق المتضررة وتطويرها

أولا : إعادة الاعمار

تعرض العراق في ١٠ حزيران من عام ٢٠١٤ الى هجمة شرسة تمثلت في وقوع عدد من المحافظات (ومن هذه المحافظات محافظة صلاح الدين) على يد التنظيمات الإرهابية .ومما لاشك فيه عند تعرض أي دولة أو مدينة لظروف استثنائية كالحروب والكوارث وغيرها يستلزم الأمر دراسة مستفيضة لواقع الحالة ليكون بالإمكان وضع الخطط والإستراتيجيات اللازمة

لأعمارها وإعادتها إلى ما كانت عليه وعلى أقل تقدير. ان توفر الموارد المالية المطلوبة يعتبر الأساس في عملية أعادة الاعمار حيث قدر البنك الدولي كلفة إعادة الاعمار في المدن والمناطق العراقية التي تم تحريرها بنحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي بحسب مانشرته صحيفة المونيتور الأمريكية . وبذلك سيكون العراق سوقا كبيرة ومغرية للشركات في العالم لإعادة الاعمار .

ثانيا: نبذة مختصرة عن محافظة صلاح الدين

محافظة صلاح الدين أحد المحافظات العراقية الواقعة وسط العراق يبلغ عدد سكانها حوالي٥.١ مليون نسمة حسب الاحصاء المعتمد لدى وزارة التجارة العراقية والمعمول به في نظام البطاقة التموينية . وتضم هذه المحافظة عددا من الأقضية والنواحي وأهمها تكريت مركز محافظة صلاح الدين وتقع على بعد ١٦٠ كم شمال غرب العاصمة بغداد . وتشتهر المحافظة بوجود مرقدي الامامين العسكريين في سامراء والمئذنة الملوية وقصر العاشق وأثار مدينة اشور التاريخية وسور تكريت ودير الراهبات والقبة الصليبية .

وبعد استعادة المحافظة من قبل القوات الامنية وقوات الحشد الشعبي ومقاتلي العشائر من أبناء المنطقة. قدرت حجم الخسائر بأكثر من ٦٠ بالمائة حيث لحق خراب كبير بشبكات الكهرباء ومياه الشرب والدور الحكومية ومنازل المواطنين والطرق والجسور. والضرر الاكبر كان في مصفاة بيجي حيث بلغ اكثر من ٦٠ بالمائة.(محافظة صلاح الدين تستعد للبدء في حملة (٣٠ يوما) لتطهير أراضيها ، متوفر على الانترنيت).

ومن أبرز المعوقات التي تواجه الاعمار في محافظة صلاح الدين هو:

١- ان اعمار المناطق المحررة يكون بتمويل من قبل الموازنة الاتحادية للدولة وكذلك قروض البنك الدولي والجهات الخارجية على مختلف اشكالها اذ مازالت الكثير من الدول المانحة تتلكأ في تقديم ما تعهدت به ..

٢- مازالت بعض المناطق تحتاج الى وقت طويل لإزالة الالغام التي زرعها التنظيم الارهابي.مما يتطلب جهدا فنيا وهندسيا وماليا لإزالتها.

٣- حجم الضرر كبير جدا سواء في الاملاك العامة أو الخاصة وان المبالغ المرصودة لها لا تغطي الاحتياج الفعلي للأعمار.

٤- الاستقرار الامني هو العنصر الاساسي للبدء في عمليات اعادة الاعمار كما يساعد على جذب الاستثمار وبغير توفر الامن لا يكون هناك اعمار حقيقي.

٥- تعرض البلاد الى تحديات اقتصادية ومالية بسبب الحروب التي خاضها لتحرير كامل الاراضي العراقية حيث استنفزت عمليات التحرير مبالغ ضخمة اثرت على ميزانية الدولة العراقية.

٦- أحد أهم المعوقات هو الفساد المالي والإداري والذي يعد من أخطر التحديات التي تواجه الاعمار كما يمثل حجر عثرة بوجه التنمية الاقتصادية . ويؤثر سلبا على استقرار وملائمة المناخ الاستثماري .

ومن خلال استعراض التجارب السابقة في المبحث الثاني يرى الباحثان ان اعادة اعمار المناطق المتضررة في العراق تتطلب الاخذ بنظر الاعتبار العديد من الاجراءات و اهمها :

١- اعداد دراسات جدوى للمشاريع التنموية لتقدير كلفها الحقيقية وإحالتها الى شركات رصينة قادرة على انجازها .

٢- تامين التمويل اللازم لكل المشاريع التي تدخل ضمن خطة الاعمار وفتح المجال للاستثمار الاجنبي للمساهمة في اعادة الاعمار والذي سيكون نقطة البداية نحو مشاريع الاعمار

٣- التركيز على دور القطاع الخاص حيث يمكن ان يتولى دورا مهما في اعادة الاعمار من خلال توريد المستلزمات الضرورية لإعادة الاعمار وفي تعزيز مبادئ السوق الحر على أن تتبنى الدولة هذا القطاع في الاستثمار وتوفير كافة التسهيلات المصرفية الممكنة.
٤- التركيز على المشاريع ذات الصلة بحياة المواطن والانفتاح على جميع الجوانب الحياتية كالزراعة والصناعة وغيرها.وتطوير الأعمال التنموية التي تخدم الاقتصاد العراقي واعتبار الاستقرار الاقتصادي أساس الاستقرار السياسي.
٥- معالجة آثار الحرب التي سببت ضررا نفسيا وجسديا للمواطنين الناتجة من الارهاب وأفكاره ، والتركيز على بناء الانسان من خلال الايمان بالقيم الانسانية المبنية على التسامح والتنوع وإعداد المواطن اعدادا سليما لمواجهة المشاريع الهدامة في المستقبل.
٦- اعداد الخطط الادارية والمالية الخاصة بالمشاريع التنموية ووفقا للتخصيصات المرصودة لكل مشروع وتشكيل اللجان المالية التي ستتولى عملية الصرف مع تفعيل دور الاجهزة الرقابية للرقابة على الصرف .
٧- ايجاد الوسائل الكفيلة بإنهاء معاناة جميع النازحين و اعادتهم بالكامل الى مناطق سكناهم حيث ان من ابرز التحديات التي تواجه عودة النازحين هي افتقار مناطقهم الى الخدمات الاساسية كالمدارس والمستشفيات والكهرباء والماء وعدم توافر فرص عمل .
٨-اشراك العمالة المحلية لاسيما من ابناء المناطق المتضررة في مشاريع اعادة الاعمار وهذا سيؤدي ايضا الى معالجة جزء من البطالة .
٩- الاهتمام بالجانب العلمي والثقافي باعتبارهما اساس النهضة والتقدم والتطور.

ثانيا: البناء

ان خطط اعادة الاعمار لا بد ان تتضمن مشاريع مستقبلية تتجاوز الاعمار (بعد انتهاء مشاريع الاعمار) لتطوير المناطق المتضررة وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية فيها . و تتضمن ما يلي:
١- الاهتمام بتطوير المشاريع الصحية وبناء المستشفيات التخصصية .
٢- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير تخصيص مالي لها لتكون سند ودعم للمشاريع الكبيرة.
٣- اعطاء دور اكبر للمرأة في كل جوانب الحياة .
٤- تشجيع القطاع الزراعي لتكون تلك المناطق سلة غذاء متكاملة للبلاد .
٥- تشجيع الوظائف والأعمال الحرفية من خلال تنظيم الدورات المهنية الخاصة بذلك لاسيما فئة الشباب .
٦- تطوير قطاع التعليم ومنح تخصيص مالي اكبر مع دعم اقامة مراكز للبحوث والمشاريع العلمية في كل المجالات مما يؤدي الى تطوير الصناعات المحلية .
٧- دعم عمليات اكتساب التكنولوجيا التي تتضمن ثلاثة مراحل وهي نقل وتوطين ثم توليد التكنولوجيا ، وتطوير قطاع الاتصالات من خلال دعم مشاريع الاتصالات بمختلف انواعها مع زيادة الاستثمار فيها مما يؤدي الى تدفق نقدي اجنبي داخل وتحقيق ايرادات عالية جدا وتوفير فرص للعمل .
٨- تطوير المناطق السياحية وتشجيع الاستثمار بإنشاء المتاحف بكل انواعها والتي تدخل ضمن نطاق السياحة وإعادة اعمار المناطق الاثرية التي دمرها التنظيم الارهابي مع ضرورة الحفاظ على هوية المدينة .
وهنا يطرح تساؤل حول امكانية تطبيق السياسات التي اتبعت من قبل كل من كوريا وألمانيا في اعادة الاعمار بعد الحروب التي مروا بها على اعادة اعمار مناطقنا التي تضررت من عصابات داعش الارهابي يرى الباحثان امكانية الاستفادة منهما من خلال تنمية روح التعاون والتصالح بين

المجتمع والدولة والاعتماد على الموارد المتاحة (وأهمها المنح والأموال المتأتية من الدول المانحة) و استغلالها بالشكل الصحيح والقضاء على الفساد وتشجيع القطاع الخاص من خلال تسهيل القروض الميسرة ومعالجة البطالة والاهتمام ببناء الانسان من خلال التركيز على التعليم والصحة وإصدار تشريعات للاستثمار قادرة على جذب شركات الاستثمار المختلفة تؤمن تطوير تلك المناطق .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :الاستنتاجات

من خلال ما تقدم يرى الباحثان ان اهم الاستنتاجات هي :

١- ان وضع اسس سليمة وعلمية لخطط وإدارة الاعمار والبناء هو البداية الصحيحة لإعادة اعمار المناطق المتضررة من التنظيم الارهابي .

٢- تتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار من خلال تغيير جوهري في بعض النظم والمؤسسات الاقتصادية السائدة وخلق اخرى بديلة قادرة على توجيه الموارد المتاحة واستغلالها أفضل استغلال .

٣- ان الحاجة الى التمويل الخارجي يعد نقطة مهمة لتمويل مشاريع الاستثمار .وهذا يتطلب توفر بيئة قانونية سليمة ومحفزة للاستثمار تساعد وتنمي رغبة الشركات الاجنبية من الدخول الى داخل البلاد للاستثمار .

٤- ان البطالة تعد احد اهم المشاكل التي قد تسبب مشاكل اكثر في المناطق المتضررة .

٥- ان توجيه الموارد نحو قطاع التعليم والصحة والبحث العلمي مع وجود سياسات تعليم متميزة والاهتمام بالتعليم المهني وتحفيز وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد احد مقومات معالجة مشكلة البطالة وكان من اهم الاسس التي استندت عليها البلدان المتضررة من النزاعات التي حدثت في العقود السابقة وأدت الى تطوير بلدانها .

٦- عدم الاستقرار الامني والفساد الاداري والمالي لا تزال التحدي الرئيسي أمام اعادة الاعمار .

٧- ان العنصر البشري يعد هو المحور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واداتها الرئيسية والبناء لما بعد مرحلة الاعمار .

ثانيا :التوصيات

من خلال الاستنتاجات اعلاه يوصي الباحثان بما يلي :

١- التخطيط السليم والعلمي في وضع السياسات الملائمة والخطط الاقتصادية الناجحة لإعادة الاعمار وحسب الاولوية .حيث من الضروري تحديد الأولويات للمشاريع سواء في الخدمات والبنى التحتية المهدمة أو في التنمية للمشاريع الصناعية وغير الصناعية وإعادة النازحين الى مناطق سكناهم .

٢- نظرا لتوسع حالات الدمار في المحافظات والمناطق المتضررة يجب تعديل القوانين العراقية الخاصة بالاستثمار لغرض فتح مجال للاستثمار الاجنبي المباشر في المحافظة والاستفادة من إمكانيات الشركات الكبرى والرصينة في العالم لإعادة البناء والأعمار في تلك المناطق .

٣- الاستفادة من رغبة البلدان المانحة في الدخول في مشاريع لإعادة الاعمار والحصول على التمويل اللازم لغرض البدء بعمليات الاعمار،مع ضرورة التحرك السليم بهذا الاتجاه وتعزيز فرص جذب الاستثمارات الاجنبية والاستفادة من التجربتين الكورية والألمانية بهذا الشأن .

٤- تشغيل الملاكات المحلية في مشاريع الاعمار للقضاء على البطالة .

٥- تشجيع المشاريع الناشئة وتطوير قطاع الصحة والبحث العلمي وتشجيع التعليم المهني وتحفيزه . وتشكيل لجان مركزية متخصصة في الاعمار والمالية .

٦-تعزيز دور الاجهزة الرقابية في الرقابة على نواحي الصرف في مشاريع الاعمار في المناطق المتضررة .
٧-وضع الخطط الخاصة بمشاريع البناء والتطوير والتنمية لما بعد مرحلة الاعمار مع اعطاء العنصر البشري دورا كبيرا من خلال تحفيزهم للدخول في مشاريع حرفية وصناعية .
٨- الحفاظ على الهوية التاريخية للمناطق المتضررة وإعادة بناء المواقع الاثرية فيها وإنشاء المتاحف التي تعرف بجرائم داعش الإرهابي وأفكاره الهدامة والعمل على معالجة أثاره النفسية والبدنية على المجتمع.

المصادر

اولا : الكتب

١- الحسن ، باسم حمادي ، **الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) / عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت / لبنان ، الطبعة الاولى / ٢٠١٤ .

٢- العيساوي ، عبد الكريم جابر ، **التمويل الدولي (مدخل حديث)** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان / الاردن ، الطبعة الاولى / ٢٠١٢ .

٣- بن شهرة ، مدني ، **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان / الاردن ، ٢٠٠٨ .

٤- حريز ، سامي محمد هشام و عبودي ، زيد منير ، **ادارة الكوارث والمخاطر / الاسس النظرية والتطبيقية** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان / الاردن ، ٢٠٠٧ .

ثانيا :الدراسات

مجموعة دراسات قطرية ضمن اصدارات المركز العربي للابحاث ودراسات السياسة تحت عنوان **(النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية / سياسات التنمية وفرص العمل)** ، بيروت / لبنان ، اذار / ٢٠١٣ :

١- حسين ، رحيم ، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر : نموذج التنمية الريفية والسياحية .

٢- حطب ، شيماء السيد ابراهيم ، نحو علاج جذري لمشكلة البطالة في مصر : دور صياغة الافكار والمؤسسات في السياسات التنموية .

٣- عبد القادر ، اشرف عبد العزيز ، حول معالجات سياسات التنمية مشكلة البطالة في مصر (١٩٩١ – ٢٠١١).

ثالثا: الدوريات

١-عبد النبي ، سعيد رشيد ، التجربة الكورية في التنمية ، مجلة دراسات دولية / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد ،العدد الثامن والثلاثون ، ٢٠٠٨

ثالثا : مصادر من الشبكة الدولية الانترنيت

١- ابو غزالة ، ابراهيم ، كيف نهضت المانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ٢٠١٥ ، http://mawdoo3.com .

٢- المنصوري ، عبد الرحمن ، **تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح وتحديات المستقبل** ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٤/حزيران / ٢٠١٣ ، studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/23.

٣- اندرليني ، سنام براغي و البشرى ، جودي ، **اعادة البناء ما بعد النزاع .**

٤- الدولتلي ، فيروز و الزيادي ، رحاب ، (تجارب التنمية .. المانيا نموذجا) – مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦ ، http:/elbadil-pss.org/2016/02/2.

٥- د. حماد ، كمال ، النزاع وادارة النزاع / مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد/٢ – كانون الثاني / ١٩٩٩ ، www.lebarmy.gov.lb .

٦- شحاتة ، هدير و سرور ، احمد ، تجارب التنمية - كوريا الجنوبية نموذجا ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، http://elbadil-pss.org/2017

٧- المعجزة الاقتصادية الالمانية ، Pdf<www.syr-res.com .

٨- تعريف مشروع مارشال mawdoo3>com

٩- معجزة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية ، www.startimes.com/f.aspx ?l=3579503

١٠- محافظة صلاح الدين تستعد للبدء في حملة (٣٠ يوما) لتطهير أراضيهاhttps://m>aawsat>com/home/arti